الجمعية التأسيسية ترفع الحصانة البرلمانية عن غوايدو

آلاف الفنزويليين يعبرون الحدود إلى كولومبيا

الحدود الفنزويلية الكولومبية

ذكر مكتب الهجرة في بوجوتا أن آلاف الفنزويليين اخترقوا الحواجز على طول الحدود مع كولومبيا وحذر المكتب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو من أنه سيكون مسؤولا عن أي مشكلات قد تطرأ.

وأغلق مادورو في فبراير شباط الجسور التي تربط بين البلدين في محاولة لمنع جهود تدعمها الولايات المتحدة لتوزيع مئات الأطنان من المساعدات الغذائية في البلد الذي يواجه أزمة اقتصادية طاحنة.

ومع تكدس الشاحنات والناقلات على الجسور اضطر الفنزويليون للخوض في نهر تاتشيرا للوصول إلى مدينة كوكوتا على الحدود الشمالية لكولومبيا بحثا عن غذاء وأدوية وعمل. لكن الأمطار الغزيرة التي هطلت في الأيام القليلة الماضية حالت دون ذلك. وفر ملايين الفنزويليين إلى كولومبيا هربا من نقص واسع النطاق في الغذاء والدواء في بلدهم وسعيا لإيجاد فرص عمل محلية والمرور إلى بلدان أخرى في أميركا الجنوبية.

وتواجه فنزويلا أزمة سياسية عميقة منذ يناير كانون الثاني حيث استعان رئيس البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة خوان جوايدو بالدستور لإعلان نفسه رئيسا مؤقتا بدعوى أن إعادة انتخاب مادورو في عام 2018 كانت غير قانونية.

وتقول حكومة كولومبيا إن توفير خدمات أساسية للمهاجرين الفنزويليين وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة يكلفها 0.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكولومبيا في عام 2018 نحو 312 مليار دولار.

من جهة أخرى، رفعت الجمعيّة التأسيسيّة الفنزويليّة الثلاثاء الحصانة عن رئيس البرلمان الفنزويلي خوان غوايدو، الذي اعترفت به نحو 50 دولة رئيسا انتقاليا لفنزويلا.

كما أذنت الجمعيّة بملاحقات جنائيّة بحقّ غوايدو بتهمة مصادرة صلاحيات.

وصوّتت الجمعيّة التأسيسيّة بالإجماع على «السّماح بمواصلة الإجراءات الجنائيّة ضدّ النائب» المعارض غوايدو أمام المحكمة العليا، بحسب ما أعلن رئيس الجمعيّة ديوسدادو كابيلو.

وردّ غوايدو الثلاثاء على ذلك بالقول «لا شيء سيوقفنا». وأضاف في خطاب أمام مؤيديه وعدد من الصحافيين «الشعب مصمم، ولا شيء سيوقفنا»، مشددا على أنه «ليست هناك عودة إلى الوراء».

وقبل التصويت، كان غوايدو قد أبدى الثلاثاء خشيته من أن يتمّ اعتقاله في الأيام المقبلة بعد قرار رفع الحصانة البرلمانيّة عنه. وقال غوايدو ردا على أسئلة صحافيين «يُمكنهم أن يحاولوا خطفي»، في إشارة منه إلى النظام.

وأضاف المعارض البالغ من العمر 35 عاما «تعلمون كيف يتصرّف النظام»، معتبرا أنّ الجمعيّة التأسيسية والمحكمة العليا «لا تتمتعان بسلطة رفع الحصانة. يجب أن تُقال الأمور كما هي». وطلبت المحكمة العليا الفنزويلية الإثنين من الجمعية التأسيسية المكوّنة حصرا من أنصار الرئيس نيكولاس مادورو، رفع الحصانة البرلمانية عن غوايدو.

وغوايدو متّهم بعدم الامتثال لقرار يُحظّر مغادرته البلاد. وهو تحدّى ذلك الحظر، وأجرى جولة بدأها في أواخر فبراير واستمرّت حتى أوائل مارس شملت كلا من كولومبيا والبرازيل وباراغواي والأرجنتين والإكوادور.

وتأتي خطوة المحكمة العليا في وقت يتنازع مادورو وغوايدو، منذ بداية العام، على السلطة في هذا البلد النفطي.

في 29 يناير فتحت المحكمة العليا تحقيقا ضد غوايدو بتهمة مصادرة صلاحيات الرئيس نيكولاس مادورو.

وكانت الولايات المتحدة حذرت مرارا من «رد سريع» على أي تهديدات لغوايدو الذي تعتبره الرئيس الشرعي لفنزويلا.

ويتهم مادورو الولايات المتحدة بتدبير «انقلاب فاشي» ضده.

بروناي تبدأ في فرض قوانين الشريعة الإسلامية

بدأت بروناي أمس تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وتتضمن الرجم حتى الموت للمثليين ومرتكبي الزنى، رغم موجة تنديد عالمي من سياسيين ومشاهير ومنظمات حقوقية دولية. وتدخل هذه العقوبات المشددة والتي تتضمن أيضا قطع أيدي وأرجل المدانين بالسرقة، حيز التنفيذ مع تطبيق قانون عقوبات جديد بعد سنوات طويلة من التأجيل.

وبذلك تصبح بروناي، الدولة الصغيرة شديدة الثراء التي تضم 430 ألف نسمة يديرها السلطان حسن البلقية بقبضة من حديد منذ 1967، أولى دول شرق وجنوب شرق آسيا التي تطبق الشريعة لتنضم لعدد من الدول التي تطبقها وغالبيتهم في الشرق الأوسط وعلى رأسهم المملكة السعودية.

وينص القانون الجديد على عقوبة الموت لمرتكبي جرائم بينها الاغتصاب واللواط والسرقة وإهانة أو سب النبي محمد.

وتلحظ حزمة القوانين الجديدة أيضا جلد المدانين بالإجهاض وقطع الايدي والأرجل للمدانين بالسرقة وتجريم تعريض الأطفال المسلمين للممارسات والمعتقدات الدينية غير الإسلامية.

وفي خطاب متلفز الأربعاء، دعا سلطان بروناي إلى تعاليم إسلامية «أقوى» في البلاد، لكنه لم يذكر القوانين الجديدة المثيرة للجدل ولم يعلن ما إذا بدأ تطبيقها، كما كان من المتوقع على نطاق واسع.

وقال السلطان حسن البلقية في خطاب قرب العاصمة بندر سري بيغاوان «أريد أن أرى التعاليم الإسلامية في هذا البلد تزداد قوة».

والسلطان البلقية الذي يحكم بروناي الغنية بالنفط منذ 51 عاما، قال إن بروناي «عادلة وسعيدة» في وجه الانتقادات الدولية المتزايدة للعقوبات الجديدة.

وقال أمام حضور في مركز مؤتمرات «كل من يأتي لزيارة هذا البلد ستكون له تجربة لطيفة ويتمتع بالبيئة الآمنة والمتناغمة».

ولاحقا، أكّد مسؤولون حكوميون أنّ القوانين الجديدة دخلت حيز التنفيذ الأربعاء.

سلطان بروناي السلطان حسن البلقية

برلمان أستراليا يعاقب «فريزر أنينج» بسبب تصريحاته حول مجزرة المسجدين

صوت البرلمان الأسترالي بأغلبية ساحقة لصالح فرض رقابة على عضو مجلس الشيوخ فريزر أنينج، المنتمي لتيار اليمين المتطرف، بسبب «تعليقاته المثيرة للخلاف والانقسام» بشأن إطلاق النار على مصلين في مسجدين بمدينة كرايستشيرش النيوزيلندية.

وصوت مجلس الشيوخ لصالح فرض الرقابة على أنينج، وأشار إلى أن تعليقاته «تهدف إلى إلقاء اللوم على ضحايا جريمة مروعة وتشويه سمعة أشخاص على أساس الدين»، ولا تعكس آراء مجلس الشيوخ أو الشعب الأسترالي.

والشهر الماضي، قتل شخص أسترالي، 50 شخصا في هجوم إرهابي على مسجدين في كرايستشيرش في نيوزيلندا.

وبعد الهجوم، رجح أنينج وجود صلة بين هجرة المسلمين والعنف. وأدان بعد ذلك الهجوم في نيوزيلندا، لكنه أصر على أنه يمثل ما أسماه «الخوف المتنامي من الوجود الإسلامي المتزايد».

أفغانستان: مقتل 13 داعشياً واستسلام 55 من طالبان

أعلن الجيش الأفغاني، مقتل 13 مسلحا على الأقل من جماعة «داعش–خرسان»، واستسلام 55 مسلحا من طالبان، في العمليات المستمرة بإقليم كونار شرق أفغانستان، وفق ما ذكرت وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء.

وذكر فيلق سيلاب رقم 201، في بيان أن العمليات قبل ثلاثة أيام وقتل فيها 13 على الأقل من مسلحي جماعة داعش–خرسان، فيما تخلى 55 من طالبان عن أسلحتهم، وانضموا إلى عملية السلام بعد استسلامهم للقوات المسلحة.

وأضاف البيان، أن تلك العمليات تقوم بها القوات البرية بدعم أيضا من القوات الجوية ووحدات من المدفعية.

ولم تعلق الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من بينها مسلحو طالبان وداعش على العمليات حتى الآن. وإقليم كونار من بين الأقاليم المضطربة نسبيا في شرق أفغانستان. وينشط مسلحو طالبان و»داعش خرسان» في بعض من مناطق الإقليم وغالبا ما ينفذون هجمات ضد الحكومة والمؤسسات الأمنية.

أميركا تعرض المساعدة على إيران بعد الفيضانات

حمل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الثلاثاء، إيران مسؤولية ارتفاع مستوى الخسائر بعد الفيضانات التي تضرب البلاد، وقال إن واشنطن جاهزة للمساعدة.

وأصدر بومبيو بيانا ردا على نظيره الايراني محمد جواد ظريف الذي اتهم الولايات المتّحدة الإثنين بعرقلة جهود المساعدات وبـ«إرهاب اقتصادي» ضد بلاده، حيث أدت العقوبات المفروضة الى نقص في مروحيات الاغاثة.

وقال بومبيو في بيانه: «تُظهر هذه الفيضانات من جديد مستوى سوء الادارة للنظام في التخطيط المدني والجاهزية للطوارىء. النظام يلقي باللوم على كيانات خارجية، والحقيقة أن سوء ادارتهم أدى إلى هذه الكارثة».

وأضاف «الولايات المتحدة جاهزة للمساعدة وتقديم مساهمةإلى الاتحاد الدولي للصليب الاحمر والهلال الأحمر، الذي بدوره بإمكانه إدارة الأموال من خلال الهلال الأحمر الإيراني».

وغمرت الفيضانات مساحات شاسعة من إيران منذ منتصف مارس ما أسفر عن مقتل نحو 50 شخصا، وتعطيل وسائل النقل والاتصالات الرئيسية.

وأعلن الهلال الأحمر الإيراني الثلاثاء الاستعداد لايواء 100 ألف شخص مع هطول الأمطار على مقاطعة خوزستان الجنوبية الغربية.

ووقعت الكارثة في الوقت الذي كانت فيه ايران تعاني من إعادة الرئيس دونالد ترامب فرض العقوبات على أمل كبح نفوذها في الشرق الأوسط.

الناتو يواجه «تهديدات» روسيا في البحر الأسود

أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) نيته تأمين عبور السفن العسكرية الأوكرانية لمضيق كيرتش الذي يربط البحر الأسود ببحر آزوف.

وكشفت السفيرة كي بيلي هاتشيسون، ممثلة الولايات المتحدة الأميركية لدى الناتو، أن الناتو سيقرر ذلك خلال اجتماع ممثلي الدول الأعضاء في واشنطن في 3 — 4 أبريل.

وأوضحت أن الناتو سيقرر تكثيف النشاط الاستخباري في البحر الأسود وإرسال المزيد من البوارج إلى البحر الأسود «لتأمين مرور السفن الأوكرانية في مضيق كيرتش».

وأضافت أن الناتو سيقوم باتخاذ هذه الإجراءات لمواجهة «تهديدات روسيا».

وتجدر الإشارة إلى أن مضيق كيرتش أصبح جزءا من الأراضي الروسية بعدما استعادت شبه جزيرة القرم الهوية الروسية في عام 2014.

وكانت القرم تابعة لجمهورية أوكرانيا السوفيتية منذ بداية خمسينات القرن الماضي. وجدد سكانها رغبتهم في استعادة الإدارة الروسية لإقليمهم بعد حل اتحاد الجمهوريات السوفيتية.

أنقرة تحذر واشنطن من التدخل في شؤونها

تركيا: إعادة فرز أصوات 8 مقاطعات في إسطنبول

قال رئيس اللجنة العليا للانتخابات التركية، سعدي غوفن، إنه بعد تلقي الطعون من حزب «العدالة والتنمية»، الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان، سوف يتم إعادة فرز الأصوات في الانتخابات المحلية في ثماني مقاطعات في إسطنبول.

وذكر غوفن، في حديثه للصحفيين في أنقرة، أن إعادة فرز الأصوات ستركز في الغالب على الأصوات غير الصحيحة.

وأضاف، حول إعادة فرز الأصوات الباطلة في إسطنبول: «هذه ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها مثل هذا القرار، وسبق تطبيقه في انتخابات سابقة».

وكان حزب «العدالة والتنمية» التركي قد أعلن، الثلاثاء، إنهم اكتشفوا «تناقضا واضحا» بين محاضر نتائج الاقتراع وجداول عد وفرز الأصوات في صناديق أنقرة وإسطنبول.

ونقلت وكالة«الأناضول» عن متحدث باسم الحزب قوله، خلال مؤتمر صحفي في العاصمة أنقرة حول نتائج الانتخابات المحلية: «هنالك عدم انسجام واضح بين محاضر نتائج الاقتراع وجداول عد وفرز الأصوات بصناديق أنقرة وإسطنبول».

وأكد المتحدث أنه «من الطبيعي الطعن في نتائج الانتخابات لحل التناقض بين محاضر النتائج وجداول الفرز»، داعيا إلى احترام حق الاعتراض.

كما ذكر أن حزب «العدالة والتنمية»، الذي ينتمي له الرئيس رجب طيب أردوغان، يتابع كل صوت أدلي به في صناديق الاقتراع بالانتخابات، مؤكدا على ضرورة صون كافة الأصوات. وأوضح أن حزبه سيحترم أي نتيجة تفرزها صناديق الاقتراع.

ووفق النتائج الأولية غير الرسمية للانتخابات المحلية، التي جرت الأحد، حصل مرشح حزب «العدالة والتنمية» لرئاسة بلدية مدينة إسطنبول بن علي يلدريم، على 48.53% من الأصوات، مقابل 48.78% لمرشح حزب الشعب الجمهوري (المعارض)، أكرم إمام أوغلو.

وأظهرت النتائج غير الرسمية للانتخابات المحلية في تركيا، فوز «تحالف الشعب» الذي شكله حزب «العدالة والتنمية» مع حزب «الحركة القومية»، بفارق ملحوظ يتمثل بنسبة 51.74% من أصوات الناخبين مقابل 37.64% لـ»تحالف الأمة» الذي يضم حزب «الشعب الجمهوري» وحزب «إيي» المعارضين.

من جهة أخرى، تبادلت واشنطن وأنقرة التصريحات حول الانتخابات المحلية التي شهدتها تركيا الأحد الماضي، وذلك مع عودة أجواء التوتر لتخيّم على العلاقات بين الجانبين.

وبدأ السجال بمناشدة نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية روبرت بالادينو تركيا القبول بنتائج الانتخابات المحلية، حيث قال خلال مؤتمر صحفي الثلاثاء: «الانتخابات الحرة والنزيهة أساس كل الديمقراطيات، وهذا يعني أن القبول بنتائج الانتخابات الشرعية أمر أساسي أيضا. ونحن لا نتوقع أقل من ذلك من جانب تركيا، التي لديها سجل طويل ومشرف في هذا المجال».

وردا عليه، دعا فخر الدين ألطون رئيس مكتب الاتصالات بمكتب الرئيس التركي «كافة الأطراف، بمن فيها الدول الأجنبية، لاحترام المرحلة القانونية للانتخابات وتجنب أي خطوات قد تفهم على أنها تدخل بالشؤون الداخلية لتركيا».

كما أصدر المتحدث باسم الخارجية التركية حامي آقصوي بيانا يحذر من أنه «لا يحق لأي دولة على الإطلاق التدخل في نتائج انتخابات أي دولة أخرى بشكل بعيد عن الديمقراطية والقانون، ولا توجد سلطة لأي دولة لترى نفسها مصدّرا لمشروعية تلك النتائج»، مشددا على أن «تركيا دولة قانون، وأن الانتخابات المحلية جرت في أجواء الديمقراطية، والنزاهة، والسلام والاستقرار».

وأكد البيان أن «إرادة الشعب هي مصدر مشروعية الانتخابات، واللجنة العليا للانتخابات هي الجهة المخولة بإثبات الكيفية التي تجلت بها هذه الإرادة عبر الصناديق،

إعادة فرز الانتخابات في اسطنبول